

## بالتفاصيل : كيف وصلت أرقام ديون السلطة في عهد الرئيس عباس الى مستويات مرعبة؟



27 أكتوبر 2021 - 07:19

صعد الدين العام المستحق على حكومة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية خلال أغسطس/آب الماضي، إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.

ووفق دراسة أعدها موقع الاقتصادي، فإن الارتفاع يأتي مدفوعاً بتراجع المنح الخارجية التي تتلقاها الحكومة الفلسطينية، نتيجة استمرار توقف الدعم الأمريكي منذ 2017، والدعم العربي منذ النصف الأول 2020، والدعم الأوروبي منذ مطلع العام الجاري.

يضاف إلى ذلك، أزمة فيروس كورونا، التي زادت الضغوط المالية على حكومة محمد اشتية، سبقها أزمة مقاصة في 2019، مع توليه رئاسة الحكومة وأزمة مقاصة ثانية منذ يونيو/حزيران 2020، استمرت حتى نهاية العام.

وفي فبراير/شباط 2019، وهو الشهر الأخير لتولي رامي الحمد الله منصب رئيس الوزراء، بلغ إجمالي الدين العام المستحق على الحكومة 23.8 مليارات شيكل، حيث كان الحمد الله تولى رئاسة الحكومة في مايو/أيار 2014، في وقت بلغ فيه الدين العام 12.8 مليارات شيكل.

وفي الشهر الأول لتولي محمد اشتية منصبه الحالي رئيساً للحكومة، صعد الدين العام إلى 41.8 مليارات شيكل، وهو الشهر الأول لأزمة المقاصة الناجمة عن رفض السلطة الفلسطينية تسلمها.

ورفضت السلطة تسلم أموال المقاصة في فبراير/شباط 2019، بسبب اقتطاعات أعلنت عنها إسرائيل بمقدار 532 مليون شيكل سنوياً، تمثل مخصصات الأسرى التي تقدمها الحكومة الفلسطينية.

وظل الدين العام يصعد نتيجة الاقتراض من القطاع المصرفي الفلسطيني حتى وصل إلى مستوى تاريخي في أغسطس/آب 2019، عند 34.10 مليارات شيكل.

في ذلك الشهر، تسلمت الحكومة الفلسطينية جزءا من أموال المقاصة تمثل ضريبة المحروقات، قيل أن تستأنف الحكومة تسلم أموال المقاصة اعتبارا من أكتوبر/تشرين أول 2019، مع بقاء الاقتطاعات الإسرائيلية قائمة.

وتراجع الدين العام بنهاية 2019 إلى 66.9 مليارات شيكل، لكن الدين العام عاود الصعود اعتبارا من مطلع 2020، أي قبل تفشي فيروس كورونا بشهرين، ليبلغ 9.9 مليارات شيكل بنهاية يناير/كانون ثاني 2020.

وبنهاية النصف الأول 2020، بلغ الدين العام 6.11 مليار شيكل، وينتهي العام الماضي عند 73.11 مليار شيكل؛ إذ واجهت الحكومة أزمة مقاصة ثانية اعتبارا من يونيو/حزيران 2020، بسبب قرار من رئيس السلطة محمود عباس قطع العلاقات مع الاحتلال.

وحلت أزمة المقاصة بنهاية نوفمبر/تشرين ثاني 2020، وتسلمت الحكومة على إثرها أموال المقاصة كاملة بأكثر من 6.3 مليارات شيكل عن شهور مايو/أيار حتى أكتوبر/تشرين أول 2020.

وخلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، صعد الدين العام في 7 مرات وتراجع في مرة واحدة، إذ بدأ 2021 على قيمة دين 74.11 مليار شيكل، وأنهى أغسطس الماضي عند 33.12 مليار شيكل.

وسبب هذا الارتفاع إلى توقف الدعم العربي والدعم الأوروبي، حيث تظهر بيانات وزارة المالية الفلسطينية أن الدعم الدولي للميزانية العامة بلغ 6.101 مليون شيكل أي ما يقارب 5.31 مليون دولار بتراجع 6.89 بالمئة عن الفترة المقابلة من 2020.

وكان إجمالي الدعم الخارجي لميزانية فلسطين، سجل 969 مليون شيكل أي ما يقارب 300 مليون دولار حتى أغسطس/آب 2020، و431.1 مليار شيكل أي ما يقارب 444 مليون دولار في نفس الفترة من 2019.